

الأصول في النحو

باٍ إنما هو : كفى اٍ فعلى ذا تقول : كفى بزیدٍ وعمروٍ ومن ذلكَ : إن زیداً في الدار وعمراً ولو أسقطت (إن) لكان : زیدٌ في الدار وعمروٌ فإن مع ما عملت فيه في موضع رفعٍ وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أن معنى قولك : قامَ الزیدانِ إنما هو : قامَ زیدٌ وزیدٌ فلما كان العاملان مشتركين في الإسم تُنْيا ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو فكنت تقول : قامَ زیدٌ وعمروٌ فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب ولا الرفع والخفض ولا أن يعمل في المثنى عاملان كذلك لم يجر في المعطوف والمعطوف عليه .

فإذا تم الكلام عطفت على العامل الأول وكنت مقدراً إعادته وإن كنت لا تقيده في اللفظ لأنك مستغنٍ عنه ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : إن زیداً وعمروٌ منطلقان لما خبرتك به ولأن قولك (منطلقانِ) يصير خبراً لمرفوعٍ ومنصوبٍ وهذا مستحيل فإذا قلت : (إن زیداً منطلق وعمروٌ) صَلاَحٌ لأن الكلام قد تم ورفعت لأن الموضع للإبتداء وإن زائدةٌ فعطفت على موضع (إن) وأعملت الإبتداء وأضمرت الخبر وحذفته اجترأً بأن الأول يدل عليه فإن اختلف الخبران لم يكن بدٌ من ذكره ولم يجر حذفهٌ نحو قولك : إن زیداً ذاهبٌ وعمروٌ جالسٌ لأن (ذاهباً) لا يدل على (جالس) فإذا تم الكلام فلك العطف على اللفظ والموضع جميعاً وإذا لم يتم لم يجر إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت : (هَلْ من رجلٍ وحمارٍ موجودان) فإن قلت : وحمارٌ جاز كما تقول : إن عمراً وزیداً منطلقان وكذلك إذا قلت : خشنت بصدرة وصدر زیدٍ عطفت على (خشنت) ولم يعرج على الباء وجاز لأن الكلام قد تم فكأنك قد أعدت : خشنت